مغرب 2035 ورهانات النموذج التنموي في ظل التحولات الراهنة

محمد البخاري الانتظامي
أستاذ محاضر بجامعة ابن زهر
إكرام القبابي
دكتورة في القانون العام، جامعة ابن طفيل
المغرب

مقدمة:

دخل المغرب في السنوات الأخيرة مرحلة مفصلية من تاريخه التنموي، تتقاطع فيها رهانات الإصلاح العميق مع ضغوط التحولات المتسارعة على المستويات الوطنية والدولية. فعلى الرغم من النجاحات التي حققها في مجالات حيوية، كتعزيز البنية التحتية، وتحسين مناخ الاستثمار، وإطلاق أوراش كبرى كمخطط الطاقة المتجددة والجهوية المتقدمة، فإن هذه الإنجازات لم تواكبها تحولات موازية في البنيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالشكل الذي يُمكّن من تحقيق تنمية دامجة ومستدامة.

وقد أكدت الخطب الملكية، خصوصًا خطاب العرش لسنة 2014، على ضرورة تجاوز النموذج التنموي القائم، واعتماد نموذج جديد قائم على استثمار الرأسمال البشري، وتعزيز قيم العدالة الاجتماعية والفعالية الاقتصادية [1]كما عبّر الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الثانية من الولاية العاشرة (أكتوبر 2017) عن محدودية النموذج السائد في الاستجابة لتطلعات المواطنين، داعيًا إلى التفكير الجماعي في بلورة نموذج تنموي جديد[2].

فالمغرب اليوم يعيش على إيقاع تحولات متسارعة ومعقدة، تفرض عليه إعادة النظر في نماذج اختياراته التنموية، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي. فبعد أكثر من عقدين من الإصلاحات المؤسساتية والمشاريع الكبرى، والتي شملت مجالات البنية التحتية، وتحسين مناخ الاستثمار، وتوسيع الحريات العامة، لا يزال النموذج التنموي الوطني يواجه اختلالات بنيوية مزمنة، من أبرزها استمرار الفوارق الاجتماعية والمجالية، ومحدودية الأثر الاجتماعي للنمو الاقتصادي، إضافة إلى ضعف نجاعة السياسات العمومية، وغياب الالتقائية في التدخلات التنموية.

ويجمع المختصون والمتتبعون للشأن التنموي بالمغرب على أنه رغم المجهودات المبذولة في سبل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فلا زالت الأرقام والمؤشرات تشير إلى فشل المقاربة التنموية المتبعة في كسب رهانات وتطلعات المجتمع المغربي، والتي تلعب فيها الإدارة المركزية دور الفاعل الرئيسي، وهو الشيء الذي دفع إلى ضرورة التفكير في فتح نقاش جاد حول نموذج تنموي جديد يستجيب لتطلعات المجتمع، وإن جاء هذا النقاش في الحقيقة متأخراً نوعاً ما بالنظر إلى التطورات التي يشهدها العالم، والتي لا تقبل التأخر عن ركب التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية[3].

فقد جاء في تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي لسنة 2021 ليقرّ ضمنيًا بهذه الاختلالات، حيث أشار إلى أن "النموذج الحالي بلغ مداه، ولم يعد قادرًا على الاستجابة لتطلعات المواطنين، ولا على مواكبة التغيرات المتسارعة محليًا ودوليًا" [4]، وهو ما يفرض حسب التقرير، الانتقال من نموذج "اقتصاد الكفاية" إلى نموذج "اقتصاد الطموح"، القائم على تعبئة الذكاء الجماعي وتثمين الرأسمال البشري وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية.

وفي خضم هذا الواقع، يبرز سؤال محوري: كيف يمكن للمغرب أن يؤسس لنموذج تنموي جديد قادر على مجابهة التحولات الراهنة، وتحقيق الإقلاع التنموي المنشود في أفق 2035؟ للإجابة عن هذا السؤال يستدعي استحضار سياق دولي شديد التعقيد، يتميز بتغير موازين القوى الجيوسياسية، وتصاعد التحديات المناخية والبيئية، وتزايد هشاشة الاقتصادات بفعل تداعيات الأزمات المتتالية، من جائحة كوفيد-19 إلى أزمات سلاسل التوريد والطاقة، وصولاً إلى التحول الرقمي العميق الذي غيّر بنية الإنتاج والعمل والتواصل عالميًا[5].

كما أن السياق الإقليمي بدوره لا يخلو من إكراهات أمنية واقتصادية واجتماعية، تفرض على المغرب اليقظة وتطوير قدراته الذاتية، خصوصًا في ظل التوترات المتنامية بمنطقة الساحل والصحراء، وتحديات الهجرة غير النظامية، وأمن الطاقة والماء، وهي كلها ملفات مترابطة تشكل تهديدًا لبنية الدولة والتنمية في شمال إفريقيا [6] .

أما داخليًا، فقد كشفت جائحة كوفيد-19 هشاشة المنظومة الاجتماعية والاقتصادية، خاصة بالنسبة للفئات العاملة في القطاع غير المهيكل، وأعادت إلى الواجهة سؤال العدالة الاجتماعية ودور الدولة في الحماية والدعم والمواكبة.

كما أظهرت التحديات المناخية، وعلى رأسها الإجهاد المائي وتراجع التساقطات، الحاجة إلى نموذج تنموي يدمج البعد البيئي ضمن أولوياته، لا باعتباره ترفًا، بل بوصفه شرطًا من شروط استدامة التنمية[7]من هذا المنطلق، فإن الحديث عن مغرب 2035 لا يمكن أن ينفصل عن ضرورة إعادة التفكير في منطلقات النموذج التنموي الوطني، سواء من حيث التصور أو من حيث الأدوات وآليات التفعيل والتتبع، وذلك في اتجاه جعل التنمية أكثر شمولية، وعدالة، وابتكارًا، واستدامة.

أمام تعدد هذه التحولات العميقة، داخليًا وخارجيًا، يطرح هذا الموضوع سؤالًا مركزيًا مفاده: إلى أي مدى يمكن للنموذج التنموي الجديد أن يشكّل إطارًا فعّالًا لإعادة توجيه المسار التنموي المغربي، وتحقيق إقلاع اقتصادي واجتماعي وبيئي مندمج في أفق سنة 2035؟

وينبثق عن هذا التساؤل المركزي جملة من التساؤلات الفرعية المرتبطة بمدى استيعاب النموذج الجديد للرهانات الجيوسياسية، والقدرة على استثمار التحول الرقمي، وتجاوز اختلالات الحكامة، وتحقيق العدالة المجالية والاجتماعية.

وعليه سنحاول معالجة الإشكالية وفق التقسيم التالي بحيث سنحاول طرح مجموعة من التحولات الراهنة وأثرها على النموذج التنموي المغربي (المطلب الأول) وبعدها سنحاول الوقوف على آفاق النموذج التنموي المغربي في أفق 2035(المطلب الثاني).

المطلب الأول: التحولات الراهنة وأثرها على النموذج التنموي المغربي

يشهد المغرب، على غرار باقي دول العالم، مرحلة دقيقة تتسم بتحولات بنيوية متسارعة، تمس مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية. وقد زادت تداعيات جائحة كوفيد-19، والاضطرابات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، من تعقيد السياق العام الذي يتحرك فيه النموذج التنموي المغربي، مما طرح بإلحاح ضرورة إعادة النظر في منطلقاته وآلياته. فبين تطلعات مشروعة لتحقيق العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي المستدام، وبين إكراهات السياق الدولي المتقلب، يجد المغرب نفسه أمام تحدي مزدوج: مواكبة التحولات الراهنة من جهة، وضمان نجاعة النموذج التنموي واستجابته لتطلعات المواطنين من جهة أخرى.

وانطلاقًا من هذا التشخيص، يروم هذا المطلب تحليل أبرز التحولات التي تطبع المرحلة الراهنة (الفقرة الأولى)، والوقوف عند آثارها المحتملة أو الفعلية على فعالية ومردودية النموذج التنموي المغربي (الفقرة الثانية)، وذلك من خلال تفكيك السياق الداخلي والخارجي، وبيان مكامن التحدي والفرص التي تتيحها المرحلة في أفق 2035.

الفقرة الأولى: التحولات الراهنة وتداعياتها على شروط التنمية

لا يمكن مقاربة شروط التنمية في السياق المغربي دون الأخذ بعين الاعتبار حجم التحولات العميقة التي يشهدها العالم، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني. فالتنمية ليست مسارًا تقنيًا معزولًا، بل هي نتاج تفاعلات معقدة بين عوامل داخلية وخارجية تتشابك وتؤثر في مسار السياسات العمومية والاختيارات الاستراتيجية للدولة.

وقد كشفت السنوات الأخيرة عن اختلالات متعددة الأبعاد، نتيجة الأزمات المتلاحقة التي عرفها النظام الدولي، بدءًا من تداعيات جائحة كوفيد-19[8]، مرورًا بالحرب الروسية الأوكرانية، ووصولًا إلى اضطرابات سلاسل الإمداد والطاقة، فضلًا عن تصاعد التنافس الجيوستراتيجي بين القوى الكبرى، وكلها عوامل أثرت على بيئة التنمية في بلدان الجنوب، ومنها المغرب، الذي لم يكن بمنأى عن هذه التأثيرات.

وفي الوقت ذاته، يشهد المغرب تحولات داخلية عميقة تمس البنية الاجتماعية والاقتصادية، وتعيد تشكيل علاقة الدولة بالمجتمع، وسط تصاعد الانتظارات المجتمعية، وتزايد الضغط على السياسات العمومية، وضعف مردودية بعض الإصلاحات الهيكلية.

بناءً على ذلك، سيتم في هذه الفقرة تحليل تداعيات هذه التحولات وفق مستويين مترابطين:

- **أولًا** :التحولات الدولية والإقليمية الكبرى وأثرها على شروط التنمية في المغرب.
- **ثانيًا** :التحولات الداخلية وتداعياتها البنيوية على النموذج التنموي المغربي.

أولًا :التحولات الدولية والإقليمية الكبرى وأثرها على شروط التنمية في المغرب.

شهد النظام الدولي خلال السنوات الأخيرة مجموعة من التحولات الكبرى التي أعادت تشكيل ميزان القوى، وأنماط التبادل، ومحددات السيادة الاقتصادية. فقد أفرزت جائحة كوفيد-19 أزمة عالمية غير مسبوقة، أبرزت هشاشة العولمة الاقتصادية، وأثرت على سلاسل الإمداد والتوريد، مما زاد من تقلبات الأسواق، وعمّق هشاشة الاقتصادات الناشئة [9].تلا ذلك اندلا ع الحرب في أوكرانيا، التي تسببت في أزمة طاقة عالمية، وارتفاع أسعار الغذاء، وعودة مفاهيم الأمن الطاقي والغذائي إلى صدارة الاهتمام الدولي[10].

بالإضافة إلى ذلك، فإن المغرب يوجد في محيط إقليمي متوتر، حيث تشهد منطقة الساحل والصحراء حالة من عدم الاستقرار المزمن، بفعل تنامي التهديدات الأمنية المرتبطة بالإرهاب والهجرة غير النظامية، وتحديات التغير المناخ،[11] كما ساهمت التحولات الجيوسياسية في المنطقة، خاصة التنافس الإقليمي في شمال إفريقيا، في فرض إكراهات إضافية على السياسات التنموية الوطنية، من خلال الضغط على موارد الدولة، وتوجيه الأولويات نحو ملفات الأمن والدبلوماسية، بدلًا من التركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كل هذه العوامل والتحولات مجتمعة أعادت تشكيل بيئة التنمية في المغرب، وفرضت تحديات جديدة أمام النموذج التنموي، خاصة فيما يتعلق بالمرونة الاقتصادية، والسيادة الاستراتيجية، والتأقلم مع الأزمات، وضمان الأمن الغذائي والمائي، مع الحفاظ على التوازنات الاجتماعية والمالية.

ثانيا: التحولات الداخلية وتداعياتها البنيوية على النموذج التنموي المغربي.

إلى جانب التغيرات الدولية والإقليمية، يعيش المغرب تحولات داخلية عميقة تمس بنية الدولة والمجتمع، وتفرض تحديات جدية على شروط التنمية. فمن جهة، ورغم المشاريع الإصلاحية الكبرى التي تم إطلاقها خلال العقدين الأخيرين، لا تزال العديد من المؤشرات البنيوية تؤكد محدودية أثر السياسات العمومية على الواقع الاجتماعي والاقتصادي، بل وتعكس اختلالات هيكلية عميقة في نموذج التنمية المعتمد [12].

فعلى المستوى الاجتماعي، ما تزال مظاهر الهشاشة والفوارق الاجتماعية والمجالية حاضرة بقوة، إذ تتجلى من خلال مجموعة من المشكلات وتحديات كبرى، من أبرز مظاهرها البطالة والفقر، والأمية، وتدني مستوى نوعية التعليم، وضعف مستوى الرعاية الصحية، وتصاعد حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وتلوث البيئة، وغياب وضعف المشاركة السياسية، وهكذا فإن إشكاليات التنمية سواء في إطارها العربي أو المغربي، ومع تعدد مؤشرات والمعايير الخاصة بأهمية تمظهراتها، تبقى في المجمل وفية الارتباط من الأبعاد التقليدية الثلاثة لمعضلاتها الكبرى والأساسية والتي تهم مجالات التعليم والصحة والتشغيل [13].

إذ تشير تقارير المندوبية السامية للتخطيط إلى تفاوت واضح في الولوج إلى الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة والتشغيل، خصوصًا في المناطق القروية وشبه الحضرية. هذا الواقع يحد من دينامية الاندماج الاجتماعي ويعمق الإحساس بعدم الإنصاف والإقصاء، خاصة في صفوف الشباب والنساء،[14] وقد أكدت دراسة حديثة صادرة عن البنك الدولي على أن حوالي 40% من المغاربة يعانون من أحد أشكال الفقر متعدد الأبعاد، مما يستوجب تدخلات أكثر نجاعة على مستوى السياسات الاجتماعية.[15]

إضافة إلى ذلك، فإن التحولات الديموغرافية الجديدة، خصوصًا التحول في هرم الأعمار، والتوسع الحضري المتسارع، وارتفاع الطلب الاجتماعي، تفرض تحديات جديدة على الدولة، تجعل من الضروري الانتقال من نموذج مبني على منطق التدبير الظرفي إلى نموذج استشرافي يقوم على التوقع والتخطيط المندمج.

فرغم الجهود المبذولة في مجال التنمية، لا تزال الفوارق المجالية تشكل أحد العوائق الكبرى أمام فعالية السياسات العمومية، إذ تُرَكِّز التدخلات التنموية في بعض الجهات دون غيرها، مما يفضي إلى تهميش مناطق واسعة من البلاد، خاصة القروية وشبه الحضرية. ويؤدي هذا الخلل إلى الحد من نجاعة برامج الإدماج الاجتماعي وتقويض فرص تقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، حتى مع توفر الموارد والتمويلات، مما يُضعف أثر السياسات على المدى الطويل ويزيد من هشاشة الفئات المهمشة.[16]

الفقرة الثانية: آثار التحولات الراهنة على فعالية النموذج التنموي المغربي

إن تشخيص واقع التنمية في المغرب لا يكتمل دون مساءلة مدى قدرة النموذج التنموي الوطني على التفاعل مع التحولات البنيوية المتسارعة التي يعرفها السياقان الداخلي والخارجي، فالنموذج التنموي ليس مجرد إطار مرجعي تقني، بل هو تعبير عن خيارات استراتيجية، ونتيجة لتوازنات سياسية واقتصادية واجتماعية، تتأثر حتمًا بمحيطها وتفاعلاتها.

لقد كشفت التجارب الحديثة، ولا سيما خلال مواجهة المغرب للأزمات المتعددة في العقدين الأخيرين، من جائحة كوفيد-19 إلى التوترات الجيوسياسية الإقليمية، ومرورًا بالتحديات المناخية، عن محدودية النموذج التنموي الوطني في التكيّف مع المتغيرات المفاجئة والمتسارعة .وتتمثل أبرز مظاهر هذا القصور في بطء آليات التفعيل والتنزيل، وضعف نجاعة الحكامة العمومية، وغياب المرونة المؤسساتية اللازمة لمواكبة التحولات المتلاحقة.

وقد خلص تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي إلى أن النموذج المعتمد منذ عقود" بلغ مداه"، وأصبح عاجزًا عن تحقيق تطلعات المواطنين أو مواكبة التغيرات المتسارعة محليًا ودوليًا، مما يستدعي تقييمًا نقديًا عميقًا له، واستشراف سبل تعديله أو تجديده في أفق مغرب أكثر عدالة وابتكارًا واستدامة في أفق 2035[17].

وفي هذا الإطار، تتوزع هذه الفقرة على محورين أساسيين يتمثل الأول **في** محدودية فعالية النموذج التنموي المغربي في مواجهة التحولات الراهنة (أولا)، وذلك من خلال تحليل الاختلالات الهيكلية التي تعيق تجاوبه مع الأزمات والتغيرات المستجدة وبعدها سنقف على سبل إصلاح النموذج التنموي المغربي في ظل هذه التحولات الراهنة (ثانيا)، عبر استشراف آليات التجديد المؤسساتي، وتكريس العدالة المجالية والاجتماعية، وتعزيز القدرة على التوقع والاستباق في السياسات العمومية.

أولا: محدودية فعالية النموذج التنموي المغربي في مواجهة التحولات الراهنة

رغم الجهود الإصلاحية التي بذلها المغرب خلال العقدين الأخيرين، لا يزال النموذج التنموي الوطني يواجه تحديات بنيوية تحدّ من قدرته على التفاعل مع التحولات المتسارعة داخليًا وخارجيًا. فقد أطلق المغرب عددًا من المشاريع الكبرى (مثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، واستراتيجية المغرب الأخضر، ومخططات البنية التحتية)، إلى جانب إصلاحات مؤسساتية ودستورية، إلا أن هذه الجهود لم تفضِ إلى نتائج ملموسة على مستوى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، أو تحقيق العدالة الاقتصادية المستدامة. وتشير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي في تقريرها لسنة 2021 إلى أن "النموذج الحالي بلغ مداه ولم يعد قادرًا على الاستجابة لتطلعات المواطنين ولا لمتطلبات التنمية الشاملة"[18].

كما تؤكد تقارير المندوبية السامية للتخطيط على استمرار التفاوتات في الولوج إلى الخدمات الأساسية وارتفاع نسب البطالة في صفوف الشباب، خصوصًا في المناطق القروية وشبه الحضرية، ما يدل على وجود خلل بنيوي في السياسات العمومية .[19]

تتقاطع هذه المعاينات مع خلاصات تقارير دولية كمذكرة البنك الدولي (2021) التي ترى أن الانتقال نحو نمو أكثر شمولًا وعدالة يتطلب إعادة النظر في أدوار الفاعلين العموميين، وتعزيز الشفافية، وتحقيق الالتقائية بين الاستراتيجيات القطاعية.

وتؤكد المعطيات الإحصائية والوثائق الرسمية أن النموذج التنموي المغربي يواجه اختلالات بنيوية تؤثر سلبًا على فعاليته في الاستجابة للرهانات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية. ويمكن تلخيص أبرز هذه التحديات فيما يلي:

1. **استمرار الفوارق الاجتماعية والمجالية**

تشير نتائج *التقرير الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2022–2023*، الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط(HCP) ، إلى تزايد الفوارق الاجتماعية، حيث ارتفعت نسبة الإنفاق على الغذاء من 37% في 2014 إلى 38.2% في 2022، مع تسجيل تفاوتات واضحة بين الوسطين الحضري والقروي[20].

2. **ضعف الأثر الاجتماعي للنمو الاقتصادي**

رغم تسجيل الاقتصاد الوطني نموًا بنسبة 3.4% في سنة 2023، إلا أن هذا النمو لم ينعكس بشكل ملموس على تحسين مستوى معيشة الفئات الهشة، مما يعكس محدودية الأثر الاجتماعي للنمو الاقتصادي[21].

محدودية نجاعة السياسات العمومية

تُظهر التقارير الرسمية استمرار ضعف التنسيق بين السياسات العمومية، مما يؤدي إلى تكرار البرامج وتبديد الموارد، ويحدّ من فعالية النموذج التنموي في تحقيق أهدافه[22].

4. **ضعف القدرة على التكيف مع الأزمات**

أبرزت جائحة كوفيد-19 محدودية قدرة النموذج التنموي المغربي على التكيف مع الأزمات، حيث كشفت عن هشاشة في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، مما يستدعي إعادة النظر في أسس هذا النموذج[23].

إلى جانب التحديات الاجتماعية والاقتصادية، يواجه المغرب أيضًا رهانات بيئية متنامية باتت تفرض نفسها بقوة على النموذج التنموي الوطني. فالتغيرات المناخية، وتكرار موجات الجفاف، وتراجع الموارد المائية، تشكل عوامل ضاغطة تستدعي إعادة النظر في علاقة السياسات العمومية بالبيئة. وقد أكد تقرير البنك الدولي (2022) على أن المغرب من بين أكثر بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعرضًا لمخاطر الإجهاد المائي، مشددًا على ضرورة دمج البعد البيئي في صلب السياسات التنموي[24] .

كما أشار تقرير "الاقتصاد المغربي في أفق 2040"، الصادر عن البنك الدولي، فإن النموذج التنموي المغربي لن يكون قادرًا على تحقيق الاستدامة المنشودة ما لم يُعِد النظر في علاقته بالموارد الطبيعية، من خلال اعتماد رؤية شمولية تقوم على الإدماج المنهج لمقاربة الاقتصاد الأخضر في صلب السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ويشدد التقرير على أن الاستثمار في الرأسمال اللامادي يجب أن يُوازيه تحول بيئي استراتيجي يربط بين العدالة الاجتماعية وحماية البيئة وتثمين الموارد الطبيعية.[25].

من ناحية أخرى، تظل إشكالية الحكامة من بين العوائق البنيوية الكبرى التي تُقيد نجاعة السياسات العمومية .فضعف التنسيق بين الاستراتيجيات القطاعية، وغياب آليات التتبع والتقييم ذات الطابع الاستراتيجي، واستمرار مركزية القرار على حساب الفاعلين الترابيين، كلها عوامل تعيق فعالية النموذج التنموي المغربي.

وفي هذا الصدد، خلص تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2019 إلى أن:

"تحقيق التنمية الشاملة رهين بتحسين الحكامة العمومية، من خلال إرساء قواعد الشفافية والمحاسبة، وتعزيز المشاركة المواطنة، وتبني مناهج التدبير المرتكز على النتائج[26]".

ثانيًا: سبل إصلاح النموذج التنموي المغربي في ظل التحولات الراهنة

لقد كشفت التحولات الراهنة، بما تحمله من أزمات اقتصادية واجتماعية ومناخية، عن محدودية النموذج التنموي المغربي في صورته التقليدية، مما يفرض حتمًا التفكير في سبل إصلاحه وتجديده، ويتطلب هذا الإصلاح تبني مقاربة شمولية تُراعي السياق المحلي والرهانات العالمية، وتنطلق من تقييم موضوعي للاختلالات البنيوية الحالية، مع تعزيز التمكين المؤسساتي والابتكار في السياسات العمومية.

1.إعادة تحديد أولويات التنمية حول العدالة الاجتماعية والمجالية

ينبغي أن يركز الإصلاح التنموي على تقليص الفجوة بين الجهات والمجالات، من خلال إعادة توجيه الاستثمارات العمومية نحو المناطق المهمشة، وتحفيز الاقتصاد المحلي، وقد أكدت اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي في تقريرها لسنة 2021 أن "الرأسمال اللامادي للمغرب لن يُستثمر بفعالية دون تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، وضمان تكافؤ الفرص".[27]

2.إصلاح الحكامة وتعزيز الالتقائية في السياسات العمومية

لا يمكن لأي نموذج تنموي أن ينجح دون إدارة فعالة. وقد أشار تقرير بنك المغرب لسنة 2022 إلى ضعف التنسيق المؤسساتي وغياب الالتقائية كعوامل تحد من الأثر الفعلي للسياسات العمومية، داعيًا إلى تبني آليات مرنة لتتبع الإنجاز وتقييم الأثر.[28]

3. إدماج البعد البيئي والرقمي في صلب السياسات التنموية

في ظل تصاعد التحديات المناخية، لم يعد البعد البيئي خيارًا، بل أصبح ضرورة تنموية. وقد شدد البنك الدولي في تقريره لسنة 2023 على أن "إدارة الماء، وتحديث الفلاحة، والانتقال إلى طاقات نظيفة، تمثل ركائز مركزية لأي نموذج تنموي مستدام[29].

4. تمكين الشباب وتعزيز اقتصاد المعرفة

يشكل الشباب المغربي رافعة أساسية للإصلاح، لكن استمرار بطالتهم وضعف إدماجهم في سوق العمل يفرغ الرأسمال البشري من قيمته. ولهذا دعت الأمم المتحدة الإنمائية سنة 2022 إلى تبني برامج شاملة لدمج الشباب، ترتكز على التكوين المهني، وتمويل المقاولات الناشئة، وتوسيع الولوج إلى التحول الرقمي[30].

5. ترسيخ ثقافة التقييم والتتبع

الإصلاح لا يكتمل بدون آليات فعالة لتتبع المشاريع وتقييم السياسات. وقد أشار تقرير المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2023 إلى "القصور الواضح في تقييم الأثر الاجتماعي للبرامج العمومية"، مقترحًا بناء منظومة وطنية مستقلة للتقييم[31].

في ضوء ما سبق، فإن إصلاح النموذج التنموي المغربي في ظل التحولات الراهنة لا يعني فقط تعديل السياسات، بل يستوجب تحولًا في الرؤية، وتحديثًا في أدوات التدبير، وتوسيعًا في قاعدة المشاركة المجتمعية، حتى يكون مغرب 2035 أكثر عدالة، وأشد قدرة على التكيف مع المستقبل.

المطلب الثاني: آفاق النموذج التنموي المغربي في أفق 2035

في مواجهة التحديات المتعددة التي تم استعراضها في المطلب الأول، يبرز سؤال جوهري، كيف يمكن للمغرب أن يُعيد صياغة نموذجه التنموي بما يستجيب للتحولات الراهنة ويستشرف المستقبل بفاعلية واستدامة؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب تحديد معالم النموذج التنموي الجديد، بما يتضمنه من توجهات استراتيجية وأهداف كبرى، ثم الوقوف عند الشروط الواقعية والسياسية والمؤسساتية الضرورية لتحقيق إقلاع تنموي فعلي في أفق 2035.

وبناءً على ذلك، سيتم تناول هذا المطلب من خلال فقرتين أساسيتين، (الفقرة الأولى) ملامح النموذج التنموي الجديد وأهدافه الاستراتيجية، (الفقرة الثانية) شروط تحقيق إقلاع تنموي فعلي في أفق 2035.

الفقرة الأولى: ملامح النموذج التنموي الجديد وأهدافه الاستراتيجية

بعد مسار طويل من الإصلاحات المتفرقة والمقاربات القطاعية، جاءت مبادرة صياغة نموذج تنموي جديد كتفاعل مؤسسي واستراتيجي مع التحولات العميقة التي يعرفها المغرب داخليًا وخارجيًا. وقد توجت هذه الدينامية بصدور تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي في ماي 2021، والذي شكل خارطة طريق طموحة لما ينبغي أن يكون عليه المسار التنموي المغربي في أفق 2035.

ينطلق النموذج التنموي الجديد من تشخيص دقيق لاختلالات النموذج السابق، والذي اتسم بمحدودية الأثر الاجتماعي للنمو الاقتصادي، واستمرار الفوارق المجالية، وضعف الالتقائية بين السياسات العمومية. ووفقًا لتقرير اللجنة، فإن الهدف من هذا التحول هو تحقيق مغرب مزدهر، كافئ، شامِل، ومستدام، من خلال مداخل متعددة تشمل التعليم، الحماية الاجتماعية، الابتكار، الحكامة، والنمو الاقتصادي الأخضر.

ولتيسير فهم هذا التحول الاستراتيجي، سيتم تحليل ملامح النموذج الجديد، ويشمل المنطلقات الفكرية والتوجهات العامة التي يقوم عليها النموذج، مثل التركيز على الرأسمال البشري، وتعزيز الاقتصاد المنتج والمستدام، وتثمين المجال، وتكريس الحريات والفعالية المؤسساتية(أولا) كما سيتم التركيز على الأهداف الكبرى التي يسعى النموذج الجديد إلى تحقيقها، مثل القضاء على الفقر متعدد الأبعاد، بلوغ معدل نمو مستدام، إدماج الشباب والنساء في الاقتصاد، وتحقيق انتقال بيئي ورقمي فعال (ثانيا).

أولًا: الأسس المرجعية والاختيارات الكبرى للنموذج الجديد

يرتكز النموذج التنموي الجديد على مجموعة من الأسس المرجعية الفكرية والاستراتيجية التي تستجيب للتحولات العميقة في المشهدين الوطني والدولي، وتؤسس لاختيارات كبرى تهدف إلى تجاوز اختلالات النموذج السابق وضمان تنمية شاملة ومستدامة.

أولاً، يُعتمد على مفهوم التنمية كحرية الذي يطرحها أحد الاقتصادين؛ حيث لا تقتصر التنمية على النمو الاقتصادي فقط، بل تشمل تعزيز قدرات الفرد وتمكينه من الممارسة الفعالة لحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، باعتبارها جوهر التنمية الحقيقية[32]، هذا المنظور يدعم رؤية النموذج الجديد الذي يضع الرأسمال البشري في قلب استراتيجيته، مع التركيز على العدالة الاجتماعية وتمكين الفئات المهمشة.

كما أن تحليل أحد الاقتصاديين لتحديات الحكامة في العصر الحديث، حيث يؤكد على ضرورة بناء مؤسسات قوية وفعالة تتمتع بالشفافية والمساءلة لضمان استدامة التنمية وتجنب الفوضى السياسية والاجتماعية[33]، هذا التأكيد ينعكس بوضوح في مداخل النموذج التي تراهن على إصلاح الحكامة وتعزيز الالتقائية بين السياسات العمومية.

كما أن النموذج التنموي الجديد لا يغفل تأثير التحولات الجيوسياسية والاجتماعية في الفضاء الساحلي المتوسطي والساحل الإفريقي كما أشار إليها بعض الباحثين، ما يستدعي تبني سياسات مرنة ومتكاملة تأخذ بعين الاعتبار الديناميات الخارجية والتحديات العابرة للحدود[34].

كما نرى أن الاختيارات الكبرى للنموذج الجديد تُستمد من دراسات مقارنة، مثل تجربة الهند في معالجة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، حيث يتم التركيز على البرامج التنموية التي تُقَدِّم حلولًا ملموسة للحد من الفقر وتوسيع قاعدة المشاركة الاقتصادية[35] وهو ما يشكل عبرة مهمة للمغرب في طريقه نحو التنمية المتوازنة.

أخيرًا، تُثري الرؤية الوطنية حول النموذج التنموي الجديد، التحليلات النقدية الوطنية، والتي تحدد بوضوح نقاط الضعف في النموذج المغربي السابق وتدعو إلى تطوير آليات شمولية تراعي خصوصيات البلاد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.[36]

بهذه الأسس المرجعية، يُصاغ النموذج التنموي المغربي الجديد على قاعدة متينة من المفاهيم النظرية والاختيارات الاستراتيجية، التي تؤسس لرؤية وطنية شاملة تدمج بين التمكين البشري، والحوكمة الرشيدة، والاستجابة للتحديات البيئية والاجتماعية.

ثانيًا: الأهداف الاستراتيجية في أفق 2035

يرتكز النموذج التنموي الجديد على مجموعة من الأهداف الاستراتيجية الكبرى، التي لا تقتصر على الرفع من وتيرة النمو الاقتصادي فحسب، بل تتعداها إلى إرساء أسس تنمية عادلة، شاملة، ومستدامة، تضمن الكرامة للمواطن، وتُعزز مناعة الدولة تجاه الأزمات الداخلية والخارجية. وقد حدّد تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي (2021) ستة أهداف كبرى ينبغي تحقيقها في أفق 2035[37]، منها:

1. مضاعفة الناتج الداخلي الخام للفرد؛

يهدف هذا الهدف إلى تعزيز القدرة الاقتصادية للمغرب عبر رفع الإنتاجية وزيادة الدخل الفردي، ما يعكس طموح النموذج في تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام. ويعتبر هذا الطموح مؤشرًا على رغبة المغرب في الانتقال من اقتصاد يعتمد على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد مبني على

الابتكار والاقتصاد المعرفي. ومع ذلك، يتطلب تحقيق هذا الهدف إصلاحات هيكلية في القطاعات الإنتاجية، تعزيز الاستثمارات في التكنولوجيا والبنية التحتية، بالإضافة إلى تطوير رأس المال البشري.

2. تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بنسبة كبيرة؛

يمثل هذا الهدف استجابة حاسمة للتحديات الاجتماعية والتفاوتات الجهوية التي شكلت عائقاً رئيسياً أمام التنمية المتوازنة في المغرب. فالفوارق المجالية والاجتماعية تؤدي إلى تهميش بعض الفئات والمناطق، مما ينعكس سلباً على الاستقرار والتنمية الاقتصادية. بالتالي، يعد تقليص هذه الفوارق ركيزة أساسية لتحقيق عدالة اجتماعية ومجالية حقيقية، ويستلزم تفعيل السياسات الموجهة لتوزيع الاستثمارات بشكل أكثر إنصافًا، وتحسين جودة الخدمات العمومية، وتعزيز التنمية المحلية.

3. الرفع من معدل الإدماج الاقتصادي للنساء والشباب؛

يبرز هذا الهدف اهتمام النموذج بالتكامل الاجتماعي والاقتصادي لفئات ذات أهمية استراتيجية، حيث تشكل النساء والشباب غالبية السكان. يمثل إدماجهم في سوق الشغل تحديًا مركزيًا مرتبطًا بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية، ويؤثر مباشرة في تقليل البطالة والفقر. لذلك، يشدد النموذج على ضرورة تعزيز برامج التكوين المهني، وتحفيز المقاولات الصغيرة والمتوسطة، ودعم ريادة الأعمال، لتوفير فرص عمل مستدامة وشاملة.

4. تحقيق تغطية شاملة بالحماية الاجتماعية؛

هذا الهدف يعكس التزام المغرب بتوسيع منظومة الحماية الاجتماعية لتشمل كافة الفئات، وخاصة الفئات الهشة، من خلال تطوير آليات الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، ما يساهم في تقليل الفقر والهشاشة الاجتماعية. وتكمن أهمية هذا الهدف في تعزيز الشعور بالأمن والاستقرار الاجتماعي، مما يهيئ بيئة أكثر ملاءمة للاستثمار والتنمية.

5. تعميم الولوج إلى تعليم جيد وتكوين مهني فعّال؛

يشكل الاستثمار في التعليم والتكوين المهني قاعدة أساسية لتطوير رأس المال البشري ورفع جودة القوى العاملة. ويركز النموذج على تحسين نوعية التعليم، وزيادة فرص الولوج إلى التكوين المهني الملائم لحاجات السوق، مما يسهم في رفع تنافسية الاقتصاد الوطني على المدى البعيد.

6. تحقيق انتقال بيئي ناجع يراعي الأمن المائي والطاقي

يُبرز هذا الهدف بعد الوعي البيئي في السياسة التنموية، ويعكس الحاجة الملحة إلى الاستدامة البيئية في ظل التحديات المناخية المتزايدة. إذ يولي النموذج أهمية كبيرة للاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، والاعتماد على الطاقات المتجددة، وضمان الأمن المائي والطاقي، ما يضمن استدامة التنمية ويحد من المخاطر البيئية المستقبلية.

تشكل هذه الأهداف مجتمعة إطارًا استراتيجياً متكاملاً يعكس تطورًا نوعيًا في تصور التنمية بالمغرب، يربط بين النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، التنمية المجالية، والبيئة. ويعكس هذا التكامل فهماً عميقاً للتحديات المعاصرة، ويضع المغرب في مسار نحو تحقيق التنمية المستدامة والشاملة، مع ضمان تكافؤ الفرص وتعزيز قدرة الدولة على التكيف مع المتغيرات المستقبلية.

ولكن ما يجب الإشارة إليه أن هذه الأهداف لا يمكن فصلها عن الفرص الاستراتيجية الكبرى التي تلوح في الأفق، ومن أبرزها تنظيم المغرب لكأس العالم 2030، إلى جانب كل من إسبانيا والبرتغال، فهذا الحدث الرياضي العالمي ليس مجرد مناسبة رياضية، بل يمثل رافعة تنموية شاملة، يمكن أن تُسرّع من وتيرة الاستثمار في البنيات التحتية، وتحسين الخدمات العمومية، وتعزيز جاذبية المغرب الاقتصادية والسياحية.

فالمونديال 2030 ليس مشروعًا معزولًا أو ظرفيًا، بل يجب أن يُدمج ضمن رؤية تنموية متكاملة تساهم في التسريع بإرساء معالم "مغرب الثقة"، كما سُمي في تقرير اللجنة، من خلال مقاربة شاملة تُشرك الفاعلين العموميين، الخواص، والمجتمع المدني.

الفقرة الثانية: شروط تحقيق إقلاع تنموي فعلي في أفق 2035

إذا كان النموذج التنموي الجديد قد قدّم خارطة طريق طموحة تستشرف مغربًا مزدهرًا وشاملًا في أفق 2035، فإن النجاح في ترجمة هذه الأهداف على أرض الواقع يظل رهينًا بتحقيق شروط بنيوية ومؤسساتية تضمن فعالية التنفيذ وتماسك الرؤية، فالتحولات المتسارعة التي يعرفها المحيط الإقليمي والدولي، من جهة، والإكراهات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على المستوى الداخلي، من جهة ثانية، تفرض على المغرب المرور من مرحلة إعادة التشخيص والتنظير إلى مرحلة التفعيل والإقلاع، بما يقتضيه ذلك من وضوح استراتيجي، وجرأة إصلاحية، وإشراك فعلي لكل مكونات المجتمع.

وفي هذا السياق، يمكن تحديد الشرطين المركزيين اللذين يُعتبران مفتاحين لتحقيق هذا الإقلاع التنموي بحيث يقتضي تعزيز الحكامة وتحديث المنظومة المؤسساتية(أولا) وتعبئة الرأسمال البشري وتحقيق الإنصاف المجالي والاجتماعي(ثانيا).

أولًا: تعزيز الحكامة وتحديث المنظومة المؤسساتية

يشكل إصلاح الحكامة العمومية ركيزة استراتيجية لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة والفاعلة، وهو ما تم التأكيد عليه في تقارير وطنية ودولية عديدة، أبرزها تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الذي يبرز ضرورة الانتقال إلى نمط جديد في تدبير السياسات العمومية يقوم على الشفافية، النجاعة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.[38]

هذا التوجه يعكس تطوراً مفاهيميًا في العلوم السياسية والإدارية، حيث يعتبر أحد المفكرين أن الحكامة الفعالة والمؤسسات القوية هي أساس بناء الدولة الحديثة القادرة على مواجهة تحديات العولمة والاضطرابات الداخلية[39]، من جهة أخرى، يشير تقرير المجلس الأعلى للحسابات إلى أن ضعف التنسيق بين الفاعلين في السياسات العمومية يؤدي إلى تبديد الموارد وفقدان ثقة المواطن في المؤسسات[40] ويتماشى هذا مع ما أشار إليه أحد الاقتصادين ، الذي يرى أن الفعالية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد بدرجة كبيرة على جودة المؤسسات، ومدى قدرتها على تطبيق القوانين وتنظيم الفاعلين في المجتمع بإنصاف و شفافية.[41]

أما بخصوص تحديث الإدارة العمومية، فإن التعقيدات الإجرائية تمثل عقبة حقيقية أمام جذب الاستثمارات وتعزيز ريادة الأعمال، كما يوضح تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي[42] وهذا يدفع إلى تبني إصلاحات إدارية وتقنية تسرّع من الإجراءات، وتقلص البيروقراطية، وتدعم الابتكار في تقديم الخدمات العامة.

بالتالي، فإن تعزيز الحكامة وتحديث المنظومة المؤسساتية ليس فقط مطلبًا إداريًا، بل هو استراتيجية حيوية تضمن استدامة التنمية، وتعزز من قدرة الدولة على الاستجابة للمتغيرات، وتكسب ثقة المواطنين والمستثمرين على حد سواء.

ثانيًا: تعبئة الرأسمال البشري وتحقيق الإنصاف المجالي والاجتماعي

شكل الرأسمال البشري اليوم العمود الفقري لأي استراتيجية تنموية طموحة ومستدامة فتجارب الدول المتقدمة أكدت بوضوح أن الاستثمار في الإنسان، عبر التعليم الجيد، الصحة المتطورة، التكوين المهني الفعّال، ومشاركة المواطنين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، هو السبيل لتحقيق إقلاع اقتصادي واجتماعي متوازن. وهذا ما أدركه المغرب وجعله ركيزة أساسية في نموذجه التنموي الجديد.

غير أن المغرب ما زال يعاني من اختلالات هيكلية في تدبير موارده البشرية، تتمثل في ضعف جودة التعليم العمومي، هشاشة نظام الصحة، والتفاوت في فرص التكوين والولوج إلى الشغل اللائق. هذه النقائص تؤثر مباشرة على تنافسية الاقتصاد الوطني وتضعف التماسك الاجتماعي.

وقد نبهت اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي إلى خطورة استمرار السياسات القطاعية المتفرقة التي تؤدي إلى "إنتاج كفاءات غير متجانسة مع متطلبات سوق الشغل، ومجتمع غير مهيأ لمواجهة تحديات العصر[43] "كما أظهر تقرير البنك الدولي[44] ارتفاع نسبة بطالة الشباب المتعلم إلى أكثر من 19%، نتيجة فجوة واضحة بين المناهج التعليمية واحتياجات الاقتصاد.

إضافة إلى ذلك، لا يمكن تحقيق الأهداف التنموية دون معالجة الفوارق المجالية والاجتماعية العميقة بين جهات ومناطق المغرب. تقارير المندوبية السامية للتخطيط تؤكد استمرار التفاوت في الوصول إلى التعليم، الصحة، البنية التحتية، وفرص الاستثمار، مما يقوض الانتماء الوطني ويهدد وحدة النسيج الاجتماعي[45].

من هنا، يتعين الانتقال من نموذج تنموي مركزي إلى سياسات ترابية تمكينية تمنح الجهات صلاحيات فعلية في التخطيط والتدبير والتقييم مع مساءلة محلية فعالة. وقد أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بمراجعة آليات توزيع الميزانية الوطنية لتحقيق إنصاف حقيقي للجهات الأقل حظًا، ضمانًا لتحقيق عدالة مجالية واجتماعية حقيقية.

خاتمة

أضحى من الواضح أن النموذج التنموي المغربي، رغم ما حققه من مكاسب نسبية خلال العقود الأخيرة، لم يعد قادرًا على الاستجابة لتحديات الحاضر وطموحات المستقبل. فالتحولات المتسارعة التي يعرفها السياقان الوطني والدولي تفرض إعادة صياغة جذرية لأسس التنمية، بما يضمن التوازن بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والنجاعة البيئية، في إطار حكامة فعالة ومؤسسات قادرة على تنفيذ الرؤية بفعالية.

يُبرز تحليل السياق المغربي الراهن وجود فجوة ملموسة بين الأوراش الكبرى المنجزة، وبين الأثر الفعلي على تحسين شروط عيش المواطنين، وهو ما يستدعي تجديد النموذج التنموي بشكل يجعل المواطن في صلب السياسات العمومية، لا مجرد مستفيد منها، بل شريك في صياغتها وتقييمها.

أفق 2035 يشكل لحظة مفصلية، ليس فقط لتدارك الاختلالات، وإنما أيضًا لبناء نموذج جديد أكثر طموحًا وتكاملًا، يستثمر موقع المغرب الجغرافي، ويعزز رأسماله اللامادي، ويطلق طاقات شبابه، ويراهن على الابتكار، ويستفيد من الفرص الكبرى كتنظيم كأس العالم 2030 من أجل إحداث تحول تنموي حقيقي.

فتنظيم المغرب لكأس العالم 2030، إلى جانب إسبانيا والبرتغال، تعد محطة استراتيجية ذات أبعاد متعددة تتجاوز الطابع الرياضي، لتشكل فرصة تاريخية لإعادة توجيه السياسات العمومية وتعزيز الدينامية التنموية. فهذا الحدث العالمي، بما يحمله من رهانات دولية وتطلعات وطنية، من شأنه أن يشكل رافعة قوية لتحديث البنية التحتية، لاسيما من خلال تجديد وتوسيع شبكة الملاعب الرياضية، وتطوير وسائل النقل، وتعزيز الخدمات السياحية واللوجستية، بما يتماشى مع معايير الاستدامة والجودة العالمية.

وفي ظل التوجهات الكبرى للنموذج التنموي الجديد، فإن استثمار هذا الحدث يجب ألا يقتصر على المكاسب الظرفية أو الانعكاسات الاقتصادية المباشرة، بل يتعين أن يُدرج ضمن رؤية تنموية شمولية تُراهن على تقوية الرأسمال البشري، من خلال خلق فرص شغل جديدة، وتطوير الكفاءات الشابة في مجالات التسيير الرياضي، والهندسة، والتسويق، والخدمات، فضلًا عن ترسيخ ثقافة التنظيم والابتكار.

غير أن تحقيق هذه الرؤية يقتضي التقاء إرادات متعددة، إرادة سياسية واضحة، وإرادة مجتمعية فاعلة، وإرادة مؤسساتية ناجعة، بالإضافة إلى تثبيت آليات التقييم والمساءلة، وتعبئة الموارد المالية والبشرية الكفيلة بتنزيل هذه التحولات على أرض الواقع.

في النهاية، فإن مغرب 2035 لن يكون مجرد نتيجة لتخطيط استراتيجي على الورق، بل هو ثمرة رؤية جماعية، وإصلاحات شجاعة، ومسؤولية مشتركة تتقاسمها الدولة والمجتمع على حد سواء.

الهوامش:

[1] مضمون الخطاب الذي وجهه جلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى 15 لعيد العرش المجيد بتاريخ 30 يوليوز 2014.

[2] الخطاب الملكي في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية أكتوبر 2017.

[3] رشيد أجلاب، أي دور للوالي في أفق النموذج التنموي الجديد على ضوء الميثاق الوطني اللاتمركز لإدارة حكامة التدبير العمومي بين اللامركزية الترابية واللاتركيز الإداري، المجلة المغربية للرصد القانوني والقضائي العدد الأول 2020 صفحة9.

[4] اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي 2021 تحرير الطاقات وإعادة بناء الثقة: من أجل نموذج تنموي جديد، ص 5، الرباط المطبعة الرسمية.

[5] Fukuyama, FLiberalism and Its Discontents. Profile Books (2022).

[6] Bensaâd, A. Les migrations dans l'espace sahélo-méditerranéen. Paris: Karthala. (2017).

[7] البنك الدولي، تقرير" المراقبة الاقتصادية للمغرب من التعافي إلى التسريع"، سنة 2021 ص13 .

[8]Morocco Economic Monitor – Morocco's Economic Prospects and the COVID-19 Crisis Impact 2020.

[9] Rodrik, D. Straight Talk on Trade: Ideas for a Sane World Economy. Princeton University Press.2021

10 World Bank. Global Economic Prospects. Washington, D.C.2022

11 Bensaâd, A.Les migrations dans l'espace sahélo-méditerranéen. Karthala(2017)

[12] اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، تحرير الطاقات، وإعادة بناء الثقة، الرباط، المطبعة الرسمية، 2021، ص. 5.

[13]حسنين إبراهيم علي، الأبعاد السياسية لأزمة التنمية الإنسانية في الوطن العربي (دراسة في تأثيرات التسلطية السياسية في عملية التنمية). ضمن منشورات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، الأبعاد السياسية والاجتماعية، مجموعة مؤلفين الطبعة1، بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2013 ص 24.

[14] Rapport sur la situation économique et sociale du Maroc. Rabat: Haut-Commissariat au Plan. p. 47.

[15] World Bank. (2021). Morocco Economic Monitor: From Recovery to Acceleration. Washington, D.C. p. 12.

[16] اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، تحرير الطاقات، وإعادة بناء الثقة، مرجع سابق، ص. 41–45.

[17] اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، تحرير الطاقات، وإعادة بناء الثقة، م.س، ص. 10–12.

[18] اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، النموذج التنموي الجديد، م.س2021، ص 5 .

[19]المندوبية السامية للتخطيط، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، الرباط ، 2023، ص. 22–26

[20] المندوبية السامية للتخطيط تقرير الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2022–2023، الرباط، 2023، ص. 15–18.

[21]وزارة الاقتصاد والمالية، تقرير الظرفية الاقتصادية والمالية، الرباط 2023، الفصل الثالث، ص. 22–24 .

[22] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من أجل فعالية أكبر للسياسات العمومية في المغرب، الرباط 2020، ص. 11–14.

[23] البنك الدولي، The Social and Economic Impact of COVID-19 in Morocco، واشنطن العاصمة: البنك الدولي (World Bank)، 2021، ص. 5–8.

[24] World Bank. (2022). Water Security in the Middle East and North Africa. Washington, D.C

[25]البنك الدولي، الاقتصاد المغربي في أفق 2040: الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي، الرباط، 2017، ص. 121.

[26] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي(2019) ، من أجل حكامة عمومية جديدة في خدمة التنمية .الرباط: التقرير السنوي، ص 18.

[27]اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، النموذج التنموي الجديد م.س ، ص. 82 .

[28] بنك المغرب، التقرير السنوي حول الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية، الرباط، 2022، ص. 37.

[29] البنك الدولي، (Morocco Climate and Development Report)، واشنطن العاصمة، 2023، ص. 34.

30برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، Youth and Employment in North Africa: Challenges and Opportunities، نيويورك : UNDP، 2022، ص. 21 .

[31] المندوبية السامية للتخطيط، تقرير المؤشرات الاجتماعية للمغرب، الرباط ، 2023، ص. 19–20.

[32] Amartya Sen, Development as Freedom, Oxford University Press, 1999.

[33] Francis Fukuyama, Liberalism and Its Discontents, Profile Books, 2022.

[34] Ali Bensaâd, Les migrations dans l'espace sahélo-méditerranéen, Paris: Karthala, 2017.

[35] Jean Drèze & Amartya Sen, An Uncertain Glory: India and its Contradictions, Princeton University Press, 2013.

[36]محمد بوهدة، التنمية الاقتصادية في المغرب، الإشكاليات والآفاق، الرباط، 2018.

[37] اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، تحرير الطاقات، وإعادة بناء الثقة، م.س، ص. 10-13.

[38] اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي،م.س ، ص 42–48.

[39] Francis Fukuyama, State-Building: Governance and World Order in the 21st Century, Cornell University Press, 2004.

[40] Cour des comptes, Rapport Annuel 2022(https://www.courdescomptes.ma).

[41]Douglass C. North, Institutions, Institutional Change and Economic Performance, Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

[42] World Bank, Doing Business 2022: Comparing Business Regulation in 190 Economies, Washington, D.C,2022

[43] اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، مرجع سابق، ص61.

[44]تقرير البنك الدولي، مرجع سابق.

[45] المندوبية السامية للتخطيط، التفاوتات المجالية في الولوج إلى الخدمات الأساسية في المغرب، ص 11-15.